نشرة صحفية

مجلس مراجعي الحسابات يعقد دورته العادية الحادية والسبعين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك يومي 25 و 26 تموز/يوليه 2017

وافق مجلس مراجعي الحسابات على 28 تقريرا لمراجعة الحسابات في دورته العادية الحادية والسبعين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، المعقودة يومي 25 و 26 تموز/يوليه.

وتضمنت التقارير الثمانية والعشرون التي وافق عليها المجلس طائفةً واسعة من النتائج والتوصيات الرامية إلى تحسين تنفيذ الولايات بفعالية من حيث التكلفة. وترد أدناه بعض النقاط الرئيسية:

- تلقى المجلس هذا العام جميع البيانات المالية في الوقت المناسب. وتلقت جميع الكيانات العشرون التي خضعت بياناتها للمراجعة لتقديمها إلى الجمعية العامة من مراجعي الحسابات آراء غير مشفوعة بتحفظات[1]. ومن بين هذه الكيانات، تلقت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من مراجعي الحسابات آراء غير مشفوعة بتحفظات مقترنة بتنبهات خاصة.

- هذه هي السنة الأولى التي تعد فيها البيانات المالية باستخدام نظام أوموجا بالكامل لتسعة كيانات[2]. وهذا يعني أن نظام أوموجا قد أصبح مستقرا الآن لإعداد البيانات المالية. ويشكل تنفيذ نظام أوموجا، على الصعيد العالمي، بما يشمل أكثر من 000 40 موظف في 400 موقع، إنجازا مهما نظرا لتعقيدات المشروع والصعوبة التي اتسمت بها انطلاقته. ومن الأمور الشائعة أن تظهر مشكلات تواجه العمليات الرئيسية لتنفيذ نظام التخطيط المركزي للموارد، إلا أن قرار إعطاء الأولوية للتقيد بالجدول الزمني للنشر على ضرورة ضمان جاهزية المنظمة أدى إلى زيادة حجم المشكلات التي تتم مواجهتها. ولاحظ المجلس تحسنا في المنهجية المستخدمة لتقييم الفوائد المتحققة من نظام أوموجا مع حدوث تحول من اتباع النهج المنطلق من القمة إلى القاعدة إلى اتباع النهج المنطلق من القاعدة إلى القمة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى إجراء تقييم لإجمالي تكلفة ملكية نظام أوموجا، بما في ذلك التكاليف المباشرة، فضلا عن التكاليف غير المباشرة التي تشمل تكلفة التدريب.

- وحلل المجلس البيانات المالية للكيانات التسعة عشر[3]، فلاحظ أن ثمانية كيانات أقفلت السنة المالية بفائض وهي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

---

(1) لا تشمل هذه القائمة التقارير التسعة بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وحساب الضمان، ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات (التي تقدم تقاريرها إلى مجالس إدارة أخرى) أو التقارير التي تتناول مواضيع محددة (المخطط العام لتجديد مباني المقر، ونظام أوموجا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، والتقرير الموجز المقتضب، وصندوق الادخار لموظفي الأونروا، ولكن تشمل تقرير عمليات حفظ السلام الذي تم الانتهاء منه في كانون الثاني/يناير 2017.

(2) الأمم المتحدة، المجلد الأول، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز التجارة الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

(3) لم يُدرج الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لأنه يطبق المعيار المحاسبي الدولي 26 لأغراض إطار الإبلاغ والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لأغراض المعالجات المحاسبية.

ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، في حين سجل أحد عشر كيانا عجزا وهي: الأمم المتحدة، المجلد الأول، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والاتحاد الدولي للاتصالات، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وجامعة الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومن بين الأحد عشر كيانا المذكورة، سجلت ستة كيانات عجزا، وهي الأمم المتحدة، المجلد الأول، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في مقابل الفائض المسجل في السنة المالية السابقة بسبب عوامل من قبيل الزيادة في نفقات التشغيل، والنقصان في التبرعات، والتسويات المحاسبية للإيرادات، والتباين بين مخصصات الميزانية والاشتراكات المقررة.

- ولاحظ المجلس أن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين هي أحد الالتزامات الرئيسية لمعظم الكيانات. ففي سبعة عشر كيانا، تزيد نسبة الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين عن 25 في المائة من مجموع الالتزامات، بينما تزيد الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين في أحد عشر كيانا عن نصف مجموع الالتزامات. وتصل نسبتها إلى 93,79 في المائة في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وإلى أكثر من 75 في المائة من مجموع الالتزامات في الأمم المتحدة، المجلد الأول، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والأونروا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن المهم أن تضع الكيانات خطة لتمويل هذه الالتزامات. ومن شأن عدم وجود ترتيبات للتمويل أن يزيد من صعوبة قيام الكيان بسداد الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين على المدى الطويل. ولاحظ المجلس أن ستة كيانات[4] ليس لديها ترتيبات لتمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين وأن اليونيسف ليس لديها سوى ترتيب للتمويل الجزئي.

- وتعتقد جميع الكيانات المصدرة للبيانات المالية أن لديها استراتيجيات كافية لمنع الغش. ولاحظ المجلس أن سبعة كيانات لم تجر أي تقييمات لمخاطر الغش وهي الأمم المتحدة، المجلد الأول، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وفي ظل عدم وجود تقييم لمخاطر الغش، سيكون من الصعب على الكيان تحديد المجالات المعرضة لخطر الغش ومواطن الضعف في الإجراءات التي قد تؤدي إلى الغش. وعلاوة على ذلك، سيصعب على هذه الكيانات وضع استراتيجيات مناسبة لمنع الغش في المنظمة. ويعتزم المجلس إبقاء هذه المهمة قيد الاستعراض الشامل في العام المقبل.

(4) الأمم المتحدة، المجلد الأول، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأونروا، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

- ولاحظ المجلس أن الكيانات الخاضعة للاستعراض لم تقم جميعها بوضع استراتيجية طويلة الأجل بشأن دورها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، لم تخصص العديد من الكيانات بوضوح ميزانية لدعم دورها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبدون وجود تخصيص واضح للميزانية، سيصعب تمويل الأنشطة المتصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- واستعرض المجلس حالة التوصيات القديمة ولاحظ أن المعدل الإجمالي لتنفيذ التوصيات القديمة قد ارتفع إلى 45 في المائة في عام 2016 مقارنة بنسبة 43 في المائة في عام 2015. ويساور المجلس القلق إزاء عدد التوصيات غير المنفذة منذ أكثر من عامين. فهناك 53 توصية غير منفذة منذ أكثر من عامين، وهي تمثل 9 في المائة من مجموع التوصيات غير المنفذة في السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2015.

وترد عدة مواضيع أخرى في التقارير التي يصدرها المجلس لكل كيان على حدة. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات الأساسية عن مجلس مراجعي الحسابات على الموقع الشبكي للمجلس من خلال الرابط التالي: www.un.org/en/auditors/board/index.shtml. وستتاح تقارير المجلس عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2016 على الموقع الشبكي في الفترة بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2017.

قائمة الأعضاء

يتألف المجلس من شاشي كانط شارما، المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند (الرئيس)؛ وموسى جمعة أسعد، المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في جمهورية تنزانيا المتحدة؛ وكاي شيلر، رئيس ديوان المحاسبة الاتحادي الألماني. ويشغل كل عضو فترة ولاية غير متعاقبة مدتها ست سنوات.